القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

الجانب المظلم
من مشروع نيوم:
مصادرة أراضي سكان المنطقة
وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيا

القسط لحقوق الإنسان
فبراير 2023

المحتويات

.1	ملخص تنفيذي	3
.2	نبذة عن نيوم	4
.3	انتهاكات حقوق الإنسان المرتكَبة في سياق بناء مدينة نيوم	5
.4	التحليل القانوني للتهجير القسري في نيوم: انتهاكات واضحة للقانون الدولي	9
.5	المتابعة القضائية الجارية لأفراد قبيلة الحويطات	10
.6	مصادرة الأراضي والانتهاكات المرتبطة بها في سياق رؤية 2030: نمط مستمر	16
.7	المسؤولية المؤسسية للشركات المشاركة في مشروع نيوم والمشاريع السعودية المماثلة	18
.8	التوصيات	21

1. ملخص تنفيذي

يعد نيوم أحد المشاريع الرئيسية في رؤية 2030 التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان في إطار برنامجٍ يهدف إلى تنويع اقتصاد السعودية وتقليل اعتمادها على عائدات النفط. ونيوم هي مدينة مستقبلية عملاقة يجري بناؤها على ساحل البحر الأحمر في السعودية. وتسعى السلطات السعودية إلى الحصول على مليارات الدولارات من الاستثمار الأجنبي والخبرة التقنية لتطوير المشروع. ولكن عند بدء العمل في المشروع، ارتكبت السلطات السعودية بالفعل مجموعةً واسعةً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ينبغي أن يدركها كل الشركاء والمستثمرين والمستشارين المحتملين.

وأجرت منظمة القسط تحقيقًا مفصلًا في تلك الانتهاكات، بناءً على شهادات مباشرة من الضحايا والشهود وأيضا بيانات مفتوحة المصدر. وفي هذا التقرير، تقدّم نتائج تحقيقها وتحث الشركاتِ المشاركة، أو التي تفكر في المشارَكة، على النظر عن كثب في مسؤولياتها المؤسسية وألا تصبح متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السعودية.

وعلى الرغم من الادعاءات الرسمية بخلاف ذلك، فإن المنطقة المخصصة لمشروع نيوم، التي تبلغ مساحتها الإجمالية 26,500 كيلومتر مربع، ليست أرضا غير مأهولة؛ فهي مأهولة في الأصل بأفراد قبيلة الحويطات وغيرها منذ زمن. وتابعت القسط ما تقوم به السلطات السعودية من انتهاكات متكررة في سعيها إلى مواصلة أعمال البناء في مشروع نيوم. وخلص تحقيق منظمة القسط إلى أن السلطات السعودية هجّرت بصورة غير قانونية سكان المنطقة بهدف إنجاز المشروع، دون تقديم تعويضٍ كافٍ أو منح سكنٍ بديلٍ، وقمعت بعنفٍ أفراد القبيلة الذين اعترضوا أو قاوموا الإجلاء سلميا. ومنذ القتل البشع لعبد الرحيم الحويطي، وهو أحد سكان المنطقة، في مداهمة لمنزله قامت بها القوات الخاصة في عام 2020، وثّقت القسط الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة لأفراد آخرين من القبيلة، والذين صدرت في حق العديد منهم مؤخرا أحكام بالسجن لفترات طويلة أو حتى الإعدام.

وتُعد الكثير من المعلومات الواردة في هذا التقرير جديدةً، وترسم صورة مقلقة للغاية عن المتابعات القضائية الجارية والعقوبات الصادرة في حق عشراتٍ من أفراد قبيلة الحويطات بسبب معارضتهم السلمية. وتمكنت القسط من التحقق من الأحكام الصادرة في حق 15 فردًا من أفراد القبيلة حتى اليوم، بمن فيهم امرأة، بالسجن لمددٍ تتراوح ما بين 15 و50 عامًا. وحُكم على خمسة آخرين على الأقل بالإعدام بسبب المقاومة السلمية للتهجير القسري لقبيلتهم والتعبير عن رفضهم لحالات الظلم التي تعرضوا لها من السلطات السعودية.

وعلاوةً على ذلك، فإن مسألة مصادرة الأراضي والتهجير القسري تتجاوز مشروع مدينة نيوم العملاقة. فهي ممارسات سائدة تقوم بها السلطات السعودية منذ فترة طويلة، ونرى عمليات مماثلة لمصادرة الأراضي مع ما يرافقها من انتهاكات حقوق الإنسان في أماكن أخرى في المملكة، ولاسيما في جدة، في إطار رؤية 2030 التي يقودها محمد بن سلمان.

2. نبذة عن نيوم

في عام 2017، أعلنت السعودية عن إطلاق مشروع "نيوم" لبناء مدينة مستقبلية عملاقة بقيمة 500 مليار دولار تغطي مساحة تبلغ 26,500 كيلومتر مربع على طول البحر الأحمر في منطقة تبوك شمال غرب السعودية. وكان من المقرر أن يكون المشروع، الذي يوصف في الحملة الترويجية بأنه "أول مدينة ذكية في العالم" و"رؤية طموحة للمستقبل"، محور رؤية 2030 التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان في إطار برنامج تنموي اقتصادي. وتشمل بعض الأفكار المبالغ فيها التي تفيد التقارير بأنها قيد النظر قمرا صناعيا عملاقا وسيارات أجرة طائرة وخادمات آليات.

وفي يناير 2021، كُشف النقاب عن مزيدٍ من التفاصيل بخصوص نيوم، حينما أعلن محمد بن سلمان عن "ذا لاين"، وهي مدينة بعرض 200 متر على امتداد 170 كيلومترا، محاطة بالمرايا، وتَعد بأن تكون "خالية من السيارات والشوارع وانبعاثات الكربون" لسكانها المتوقع أن يصل عددهم إلى 9 ملايين نسمة. وأظهرت مقاطع تصويرية التقطتها طائرة مسيّرة في أكتوبر 2022 البدء التدريجي للعمل على مشروع ذا لاين الذي يشمل حتى الآن خندقا.

وتتضمن المشاريع الأخرى المزمع تنفيذها داخل مدينة نيوم مشروع أوكساجون، وهو مجمع صناعي عائم على امتداد 7 كيلومترات سيُبنى على البحر ليكون "بوابةً للصناعات المتقدمة والنظيفة"، ومشروع "تروجينا"، وهو وجهة سياحية على مدار السنة ستحتضن منحدرا للتزلج وركوب الدراجات الجبلية ومحمية طبيعية. وفي أكتوبر 2022، اختيرت تروجينا لتحتضن الألعاب الشتوية الآسيوية لعام 2029، وهي حدث رياضي يُنظَّم عادةً كل أربع سنوات ولكنه توقّف منذ عام 2017 بسبب صعوباتٍ في إيجاد جهات مضيفة.

عندما تصف مقاطع فيديو ترويجية لمشروع نيوم ومتحدثون باسمه المنطقةَ المخصصة للمشروع بكونها أرضا "بكرا"، فإنهم يحاولون إعطاء انطباع خاطئ بأنها غير مأهولة بالسكان. ولكن الواقع أنها مأهولة في الأصل بأفراد قبيلة الحويطات منذ قرون، ويسكنها قرابة 20 ألف شخص.

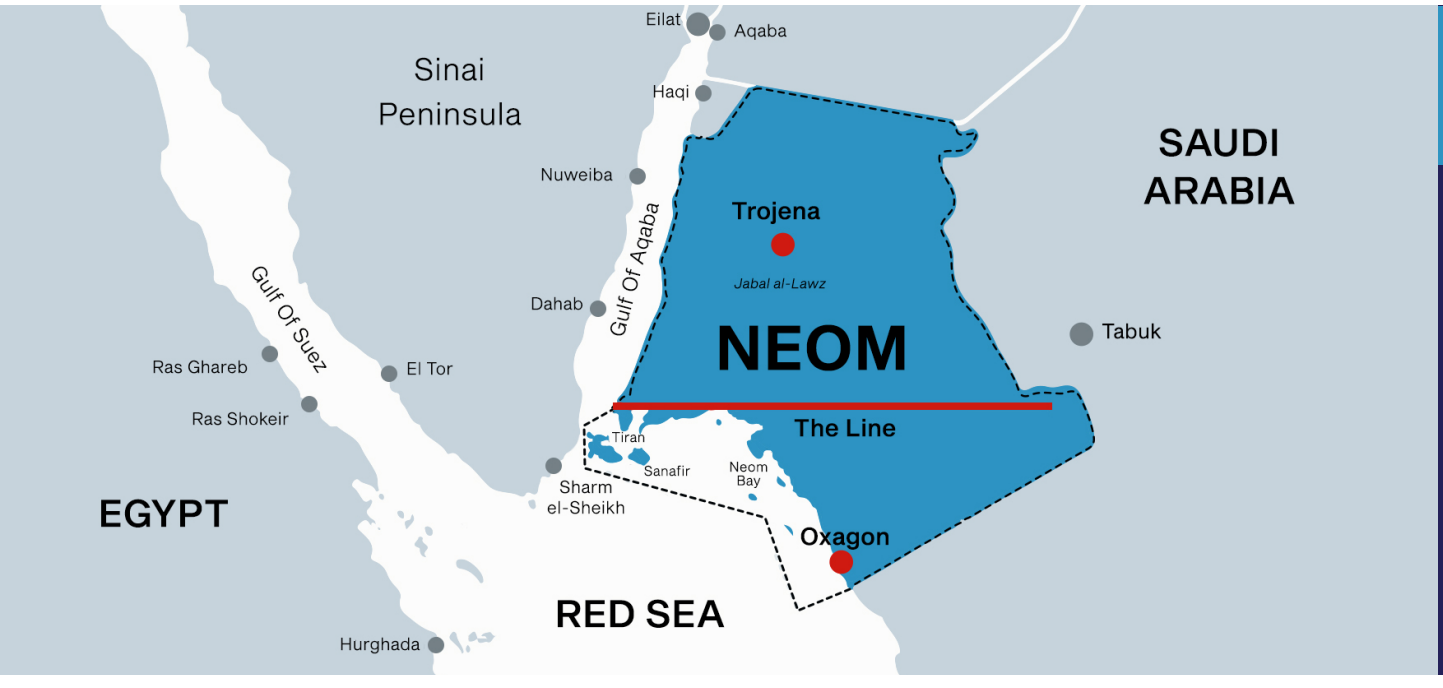

3. انتهاكات حقوق الإنسان المرتكَبة في سياق بناء مدينة نيوم

لقد حصلت السلطات السعودية، حتى قبل الإعلان عن مشروع نيوم، على سندات ملكية الأراضي التي أرادتها بهدوء، بينما أنكرت الشائعاتِ في هذا الصدد. وبعد ذلك، استخدم مسؤولون حكوميون وقوات الأمن الإكراه والتهديد للتمكن من إجلاء الأهالي، واعتُقل أثناء ذلك العشرات وقُتل المحتج البارز عبد الرحيم الحويطي رميًا بالرصاص في منزله. ومارست السلطات منذئذٍ سياسات مفرضة وتمييزية متعلقة بإعادة التوطين والتعويض.

استيلاءٌ بالباطل على الأراضي على نطاق واسع متبوعٌ بعمليات الإخلاء القسري

لقد سبق أن أعرب سكان المنطقة المختارة لتطوير نيوم عن قلقهم إزاء أرضهم منذ أبريل 2017، عند تعليق عمليات نقل ملكية الأراضي وتجديد الترخيص. ويرجع ذلك إلى حصول صندوق الاستثمارات العامة السعودي مسبقًا على سند ملكية المنطقة بأكملها، قبل الإعلان عن مشروع نيوم للعموم في 24 أكتوبر 2017. وعلى إثر الإجراءات التي اتخذها السكان المحليون، بما في ذلك اللجوء إلى إمارة تبوك وإطلاق حملة في تويتر عبر وسم #متضرري_صندوق_لاستثمارات وتقديم المعارض للديوان الملكي، أخبرتهم السلطات بأن الشائعات المتعلقة بعمليات الإخلاء لا أساس لها من الصحة، في حين أن أعمال البناء كانت في الواقع قد بدأت منذ يناير 2018 في بناء القصور وتوافَدَ على المنطقة 40 ألف عامل يتبعون لثلاث شركات وهي نسمة والبواني وإزميل التركية. وخلال عام 2019، زار الملك سلمان نيوم واستجم لمدة شهر في هذه القصور وبدأ توافد السياح الأجانب لزيارة بعض الأماكن مثل "جبل اللوز" و"عين موسى" و"طيب اسم" شمال قرية مقناء.

تحققت مخاوف السكان المحليين حينما قامت إمارة تبوك بجمع أهالي سكان قرية الخريبة وشرما وقيال في الأول من يناير 2020 وأبلغتهم بقرار الترحيل، لبناء مشروع نيوم العملاق على أراضيهم. وعلى الرغم من إعراب الأهالي عن معارضتهم للقرار، واقتراح البعض من أبناء القبيلة حلولا أخرى غير التهجير القسري مثل عمل مخطط قريب في المنطقة عوضاً عن ترحيلهم، بما في ذلك في مؤتمر عام عُقد في 7يناير، وفي غضون أسبوعين تفاجأ سكان المنطقة بوصول لجان من وزارة التنمية الاجتماعية إلى المنطقة بعد الإعلان عن أمر الإخلاء. ووضعت لافتات في الشوارع تطلب من السكان أن يلتحقوا بمقر اللجان لتحديد ممتلكاتهم في السجل العقاري والتنازل عنها. وفي الوقت نفسه، التقى السكان المحليون بممثلي لجان التنمية الاجتماعية وأعربوا مجددا عن اعتراضهم.

وفي مارس 2020، بدأت السلطات بحملة اعتقالات لبعض الأعيان الذين التقوا باللجان المعنية، أحيانا من خلال إرسال مجموعات مكونة من أكثر من 40 مركبة في آن واحد، لاقتحام منازل أولئك المقاومين للإخلاء ومداهمتها، بهدف إخافة الناس والضغط عليهم للمثول أمام اللجان والموافقة على إجلائهم من منازلهم دون وجه حق. واعتُقل عشرون شخصا على الأقل من السكان، وقد اعتُقل كل من عبدالإله بن رشيد الحويطي ورشيد إبراهيم الحويطي وعبدالله بن إبراهيم الحويطي بسبب دفاعهم عن الطفل المختطَف **سالم بن رشيد الطقيقي**. واختُطف الطفل في سيارة مدنية، ولكن عندما اقتفى أفرادٌ من عائلته أثرَ المختطِفين في محاولةٍ لتحرير الطفل، تبيّن أن المختطِفين كانوا من جهاز المباحث. وقالوا إن الطفل قد أُخذ ليُحبس بعدما كتب على الجدران عبارة "لن نرحل".

عريضة ضد الترحيل موقعة من 174 شخص من الحويطات

التوقيع تم في اجتماع في مجلس عبدالناصر احمد محمود الحويطي في يوم الخميس 9 يناير 2020 بعد اخبارهم عن قرار الترحيل

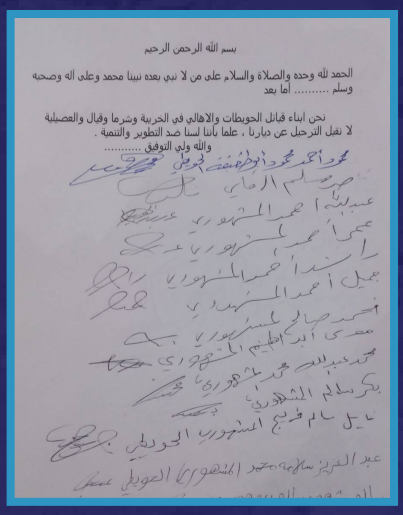
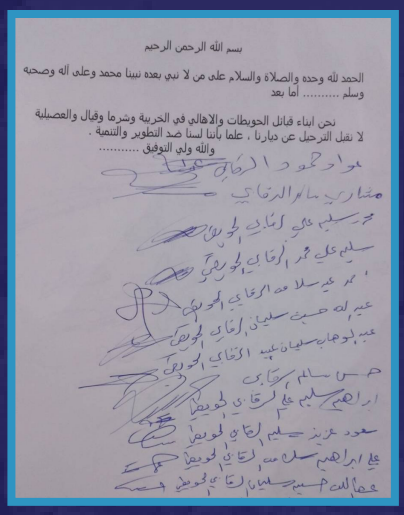
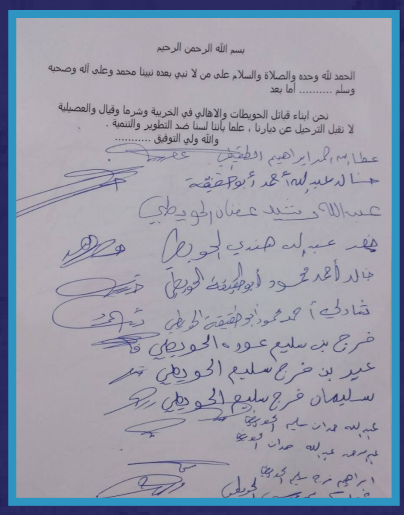
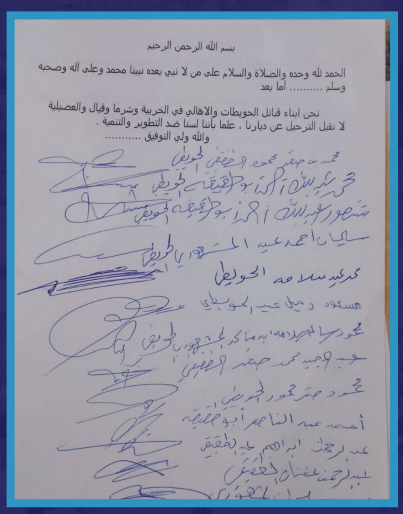
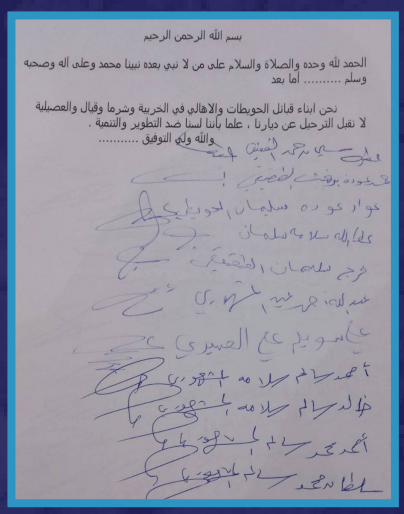
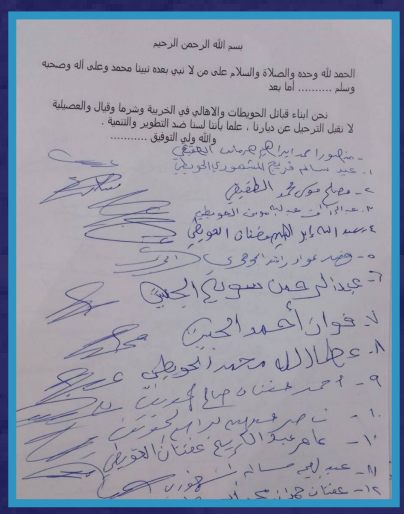
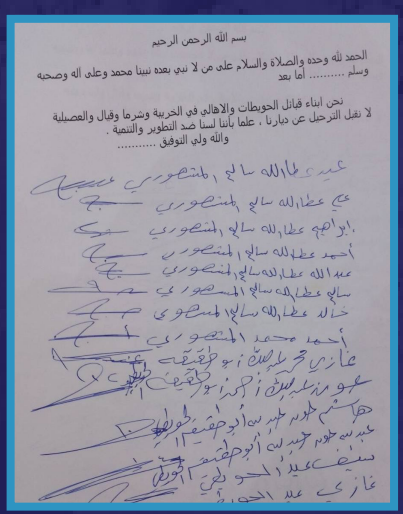
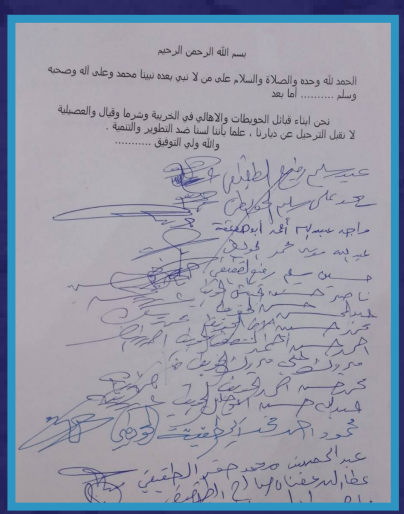
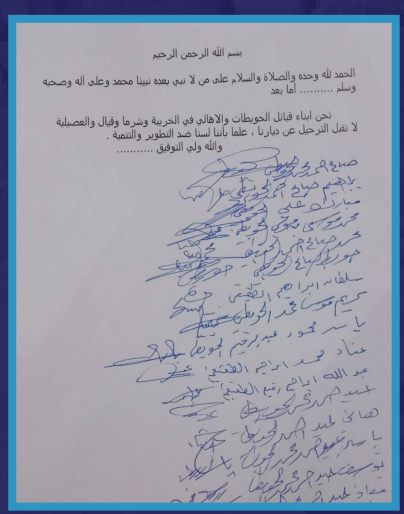

مقتل عبد الرحيم الحويطي

امتنع أغلب الناس عن زيارة اللجان وإعطاء التفاصيل عن ممتلكاتهم من الأراضي والمنازل؛ لذلك، بدأت اللجان زيارة الناس في منازلهم رفقة قوات الأمن لجرد الممتلكات وتحديدها بالقوة. وفي 12 أبريل 2020، رفض **عبد الرحيم الحويطي**، وهو أحد سكان قرية الخريبة يبلغ 43 عامًا وموظف حكومي في وزارة المالية وأحد أبناء قبيلة الحويطات، أن يسمح للجنة عقارية بالدخول إلى منزله. وعندما وصلت السلطات إلى منزله، صوّرها ونشر مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي، منتقدًا الإخلاء القسري لقبيلته وواصفًا إياه بكونه "إرهاب الدولة".

عبد الرحيم الحويطي.
مصدر الصورة: يوتيوب

في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، في 13 أبريل 2020، أحاطت مجموعةٌ كبيرةٌ من قوات الطوارئ قرية خريبة التي يعيش بها عبد الرحيم الحويطي بالعربات المصفحة والمزودة بالأسلحة الثقيلة. ووفقًا للشهود، قامت بعدها قوات الطوارئ بالهجوم على منزل الحويطي باستخدام أسلحة ثقيلة. وردّ الحويطي بإطلاق النار لمدة وجيزة قبل قتله. وتُظهر مقاطع تصويرية بالفيديو للمنزل أن قوات الأمن السعودية استخدمت القوة المفرطة والذخيرة الحية خلال اقتحام المنزل.

منزل الحويطي بعد الاقتحام. مصدر الصورة: تويتر

بعد قتل السلطات لعبد الرحيم الحويطي، احتفظت بجثمانه لأسبوعٍ، وأصرت على ضرورة دفنه في مدينة تبوك بحجة أن الوفاة وقعت في سياق "ملابسات جنائية" وأنه كان من الضروري أولا التحقق من الملابسات. وعندما رفضت عائلته، ومع تزايد الضغط الإعلامي، وافقت السلطات على تسليم الجثمان لعائلته ليُدفن في الخريبة وسط إجراءات أمنية مشددة. ويعني عدم إرجاع السلطات الجثمان في الوقت المناسب أن العائلة لم تتمكن من القيام بمراسم الدفن في الوقت المحدد لها وفق تعاليم الشريعة الإسلامية.

سياسة التعويض التعسفية والمضللة

لم يجر تحقيق في أفعال القوات الخاصة. وبدلًا من ذلك، منحت إمارة تبوك حوافز مالية لبعض شيوخ القبائل الذين عيّنتهم الحكومة وغيرهم من أعيان قبيلة الحويطات، شريطة أن يدينوا علانيةً مقاومة عبد الرحيم الحويطي للإخلاء. وبالفعل، خلال تشييع جنازة الحويطي، دعت إمارة تبوك إلى عقد اجتماعٍ مع بعض أولئك الشيوخ وأعيان الحويطات الذين عينتهم الحكومة، وحثتهم على تنظيم فعالية يدينون فيها علانيةً أفعال عبد الرحيم. وخلال الاجتماع في مكاتب الإمارة، حصل الحاضرون على 100 ألف ريال سعودي (27 ألف دولار) لكلّ واحدٍ منهم، وحصل كل شيخٍ على 300 ألف ريال سعودي (80 ألف دولار) لشراء موافقتهم. وفي المقابل، شاركوا في دعاية تخللها مهرجان جماهيري على نطاق صغير تبرؤوا فيه رسميا من عبد الرحيم.

ورفضت السلطات أيضا طلبات الأهالي بإعادة توطينهم في موقع قريب، ومُنحوا بدل ذلك تعويضًا بقيمة 620 ألف ريال سعودي (165 ألف دولار) لكي ينتقلوا إلى مساكن جديدة بأنفسهم وفي مواقع أبعد بكثير. ومع ذلك، أفادت تقارير بأن بعض السكان الذين مُنحوا هذا التعويض حصلوا على مبلغ قليل لا يتجاوز 17 ألف ريال سعودي (4500 دولار).

ما زالت السلطات السعودية مستمرةً في سياستها التمييزية والمضللة المتعلقة بالتعويض. واستُدرج الناس للتنازل عن ممتلكاتهم برؤية شخصيات معروفة تحصل على تعويضٍ بالملايين، في حين انتشرت شائعات تفيد بأن اللجنة ستعوض الناس عن الأشجار والآبار وحتى أثاث المنزل. ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن الأفراد الذين يقبلون التعويض مجبرون على توقيع وثيقة تنازل تبرّئ الحكومة من أي تهمة متعلقة بالتهجير القسري.

وهُدّمت المنازل مباشرةً بعد مغادرة السكان، وفي بعض الحالات قبل تلقيهم التعويض. وسكن معظم أبناء الحويطات بين تبوك وضباء، وأُجبر العديد منهم على الشراء في أحياء أفقر في مدينة تبوك بسبب عدم كفاية التعويض الذي حصلوا عليه. وتمكّن قلةٌ من الأفراد الذين يملكون وظائف قارة بأجر من أخذ قروض، في حين استوطن آخرون قرى مثل الديسة وشواق والعمود والخريبة والمويلح. وتقلقهم الآن إمكانية طردهم مجددا: ففي شهر يوليو من العام 2022، هُجّر سكان قرية مقنا الساحلية، التي يقطنها أفراد قبيلة الحويطات وبني عطية وجهينة، إلى مدينتَي حقل وتبوك.

4. التحليل القانوني للتهجير القسري في نيوم: انتهاكات واضحة للقانون الدولي

إلى جانب أخطر الانتهاكات -التي تطال الحق في الحياة وحرية الأفراد التي مُست بالفعل ووُصفت بتفاصيل أكبر أدناه- تنتهك أيضًا عمليات مصادرة الأراضي التي تقوم بها السلطات في سياق مشروع نيوم انتهاكا مباشرا التزامات السعودية بموجب كل من المعاهدات والقانون العرفي الدولي. وبموجب القانون الدولي، يجب على الدولة أن تثبت المنفعة العامة، ويجب أن تتم مصادرة الأراضي بطريقة خالية من التمييز، ويجب احترام الأصول القانونية الواجبة التي تشمل ضمان إجراء محاكمة عادلة والمثول أمام قاضٍ مستقل ومحايد. وخلصت القسط إلى تعامل السلطات السعودية مع الحويطات معاملةً تمييزيةً، وعدم احترامها الأصول القانونية الواجبة خلال الإجراءات القانونية.

وتحمي المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 15 من إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، اللذين صادقت عليهما السعودية، الأفرادَ من عمليات مصادرة الأراضي التعسفية. وتُعد أحكام هذين الصكين أيضًا جزءًا من القانون الدولي العرفي ومن ثم فهي ملزمة. وعلاوةً على ذلك، فإن السعودية دولة موقعة على إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي توفر المادة 27 منه الحماية من مصادرة الأراضي التعسفية.

وتُعد السعودية أيضا إحدى الدول العشر التي صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي تحمي المواد 21 و26 و27 و31 منه على التوالي حق أي شخص في حماية خصوصياته وحرمة بيته، وفي اختيار مكان الإقامة في أية جهة في بلده، وحق الملكية الخاصة. وثبت للقسط أن السلطات السعودية خالفت بطريقةٍ منهجيةٍ ومُنتظمة كل مادة من تلك المواد في تعاملها مع مصادرة أراضي الحويطات.

ويؤكد بوضوحٍ إطارُ عمل المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بعمليات الإخلاء والتهجير بدافع التنمية[1] أهمية احترام الحقوق المذكورة أعلاه خلال أي عملية مصادرةٍ للأراضي. ويشير بوضوحٍ إلى وجوب منح السلطات الحكومية تعويضا عادلا وإعادة التوطين على السواء لفائدة جميع المتضررين دون تمييز، وتوجيه إشعار مناسب لهم وإعطائهم وقتا كافيا لمراجعة المشروع والاعتراض عليه. ولكن لم يُحترم أيٌّ من تلك الحقوق في عملية مصادرة أراضي الحويطات.

وتتبع هذه الانتهاكات من أوجه قصورٍ في نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار السعودي لعام 2003، الذي يوفر الإطار القانوني لعمليات مصادرة الأراضي في السعودية. ويتسم القانون بصياغة غامضة ولا ينص سوى على ضرورة صرف تعويض عادل مقابل الممتلكات المصادرة دون الإشارة إلى القيمة السوقية. وتسيطر الدولة سيطرةً كاملةً على عملية التقييم والتعويض، كما أن إمكانية الطعن محدودة. وتنص المادة السابعة من النظام بالفعل على أن لجنةً لتقدير تعويض العقارات مؤلفةً من خمسة مندوبين من الجهات الحكومية وشخصين تعينهما فعليا الدولة (من خلال الغرفة التجارية الصناعية) سيقدّرون مبلغ التعويض الذي ينبغي دفعه. وبذلك، فقد أخفقت في منح تمثيل مباشر أو صلاحيات استشارية

1 الأمم المتحدة، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والتهجير بدافع التنمية (المرفق الأول)، https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07/106/26/PDF/G0710626.pdf?OpenElement

للأفراد الذين صودرت ممتلكاتهم. وفي الختام، تنص المادة 24 على جواز تظلّم أصحاب الشأن أمام ديوان المظالم، مما يحرمهم من إمكانية التقدم بطعن آخر أمام المحكمة العليا. وعليه، يندرج هذا التشريع الوطني المعيب في صلب سياسة الإخلاء غير القانوني والتهجير القسري التي تتبعها السلطات بحيث لا تقتصر على حالة نيوم فحسب بل تشمل أيضا مشاريع تنموية أخرى، ويُظهر تجاهل السلطات الواضح لالتزاماتها القانونية الدولية.

5. المتابعة القضائية الجارية لأفراد قبيلة الحويطات

تعلّم القسط باعتقال حوالي 47 فردا من أفراد قبيلة الحويطات وحبسهم، وبعضهم مؤخرا في شهرَي سبتمبر وأكتوبر من العام 2022، بسبب التعبير عن رفضهم لعمليات الإخلاء غير القانونية المرتبطة بمشروع نيوم أو مقاومتها سلميا. وتجري مقاضاة العديد منهم بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي؛ وقد صدرت بالفعل حتى الآن أحكامٌ بالسجن لمددٍ تتراوح ما بين 15 عامًا و50 عامًا بحق 15 فردا على الأقل من أفراد قبيلة الحويطات، وصدر حكم بالإعدام بحق خمسة على الأقل.

أُخذت الصورة في سباق للفروسية في الخريبة، أيار/مايو 2018: عبد الله دخيل الله صالح الحويطي (أقصى اليسار)؛ عبد الإله رشيد إبراهيم الحويطي (الثالث يسارا على الحصان)؛ رشيد إبراهيم مقبول الحويطي (الرابع يسارا يحمل الشهادة)؛ عبد الإله إبراهيم مقبول الحويطي (السادس يسارا، الملتحي، يحمل الشهادة عاليًا).

الاعتقالات

إضافةً إلى تهجير أبناء الحويطات قسرًا من منازلهم دون تعويضٍ أو توفير سكنٍ بديلٍ في كثير من الأحيان، اعتقلت قوات أمن الدولة العديد منهم، بمن فيهم العديد من النساء، بعدما أبدوا اعتراضهم على الإخلاء غير القانوني من منازلهم أو قاوموه سلميا، ويواجهون ملاحقة قانونية. وبطريقة مماثلة لكيفية إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السلميين، وَسَمت السلطات السعودية أولئك الأفراد من قبيلة الحويطات بكونهم "إرهابيين" يشكلون خطرًا على الأمن القومي، وتحاكمهم بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي القمعي.

وقد اعتُقل أفراد آخرون من قبيلة الحويطات، حتى قبل قتل عبد الرحيم الحويطي في أبريل 2020، بسبب رفضهم إخلاء منازلهم، واعتُقل آخرون منذ ذلك التاريخ. وفيما يلي قائمة بأسماء أفراد القبيلة الذين تمكنت القسط من التحقق من اعتقالهم واحتجازهم:

المحكوم عليهم بالسجن

1. أحمد عبد الناصر أحمد الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 21 عامًا
2. عبد الله دخيل الله صالح الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 50 عامًا
3. محمد صقر محمود الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 30 عامًا
4. عبد الله إبراهيم مقبول الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 30 عامًا
5. عبد الإله رشيد إبراهيم الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 50 عامًا
6. مصطفى عبد الرحيم محمود الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 38 عامًا
7. عبد الناصر أحمد حمود الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 27 عامًا
8. مها سليمان القرعاني الحويطي:	محكوم عليها بالسجن لمدة 23 عامًا
9. محمود أحمد محمود الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 35 عامًا
10. رشيد إبراهيم مقبول الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 45 عامًا
11. عبد الله صالح هايس الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 30 عامًا
12. أحمد عطالله سلامة الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 15 عامًا
13. تامر تيسير إبراهيم الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 20 عامًا
14. محمود سالم سلامة الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 22 عامًا
15. عطيه سليمان حمد الحويطي:	محكوم عليه بالسجن لمدة 35 عامًا

المحكوم عليهم بالإعدام

16. شادلي أحمد محمود الحويطي
17. عطالله موسى محمد الحويطي
18. إبراهيم صالح أحمد أبو خليل الحويطي
19. سليمان محمد موسى الحويطي
20. عيد حمود المشهوري الحويطي

المحتجزون، دون توفر مزيدٍ من المعلومات (وقت كتابة هذا التقرير)

21. سليمان محمد موسى الحويطي
22. محمد ضاحي الحويطي
23. إبراهيم عطاالله سالم الحويطي
24. ضيف الله سلامة مضعان الحويطي
25. سالم ذياب الفايدي
26. سامي هليل العزامي الحويطي
27. سليمان العزامي الحويطي
28. عبد الله سليمان حامد الحويطي
29. عبد الله مرزوق القرعاني الحويطي
30. عادل بخيت الحويطي
31. محمد زايد العميري الحويطي
32. هادي سالم عفنان الحويطي
33. عبد الهادي محمد الحويطي
34. عبد الله أحمد الحويطي
35. عبد الله عطاالله سلامة الحويطي
36. محمد عيد الدبور الحويطي
37. محمد عودة المشهوري الحويطي
38. محمد راشد الذيباني الحويطي
39. محمد محمود سليمان الحويطي: يواجه المحكمة العسكرية

المُخلى سبيلهم

40. عطاالله بن عفنان صالح الطقيقي الحويطي
41. سلطان بن إبراهيم الحسين الطقيقي الحويطي
42. عون بن عبد الله أحمد الطقيقي الحويطي
43. خالد بن عبد الله أحمد الطقيقي الحويطي
44. صالح بن سليم علي الرقابي الحويطي
45. سليمان سالم الجرن الذيابي الحويطي
46. محمد سليمان عطاالله الحويطي
47. نواف سليمان عطاالله الحويطي

المتابعات القضائية

في مطلع عام 2022، تلقت القسط معلومات عن موجة أحكامٍ يجري إصدارها بحق العديد من هؤلاء الأفراد الذين قد أمضوا بالفعل أكثر من عامين في الاحتجاز التعسفي. وعلى مدار عام 2022، اطلعت القسط على عدد من الأحكام القاسية التي صدرت بحق أفراد قبيلة الحويطات المحتجزين تراوحت بين خمس سنوات وعقوبة الإعدام. وكان ذلك في وقتٍ كانت المحاكم السعودية تُصدر فيه أيضا أحكاما قاسية بحق نشطاء سلميين، منتصف عام 2022، عقب إعادة تأهيل محمد بن سلمان في المجتمع الدولي لأول مرة منذ قتل جمال خاشقجي بتخطيطٍ من الدولة في عام 2018. ومُددت الكثير من تلك العقوبات بشكل كبير في مرحلة الاستئناف، وهو ما قد يكون متوقعا لمنع الأفراد من الطعن في الإدانات الجائرة. وترد أدناه تفاصيلٌ عن بعض القضايا التي تمكنا من التحقق منها؛ وما زال مصير محتجزين آخرين من أبناء الحويطات مجهولا.

في أغسطس 2022، علمت القسط أن محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة قد أصدرت أحكاما بحق كل من **عبد الإله راشد إبراهيم الحويطي** و**عبد الله دخيل الله الحويطي** بالسجن 50 عامًا، تليها 50 عاما من حظر السفر، لدعم رفض عائلاتهم إخلاء منازلهم قسرًا لإفساح الطريق أمام مشروع نيوم. وعبد الله دخيل الله هو موظف سابق في بلدية الخريبة فُصل من عمله في عام 2005 بسبب تهمة تواصله مع المعارض سعد الفقيه الموجود في لندن. واعتُقل رفقة شادلي أحمد محمود ومحمود أحمد محمود الحويطي بتاريخ 24 نوفمبر 2020.

وشملت التهم الموجهة لعبد الله دخيل الله "تبني منهج إرهابي بالطعن في رموز الدولة بقصد زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة"، و"تقييد أهل الفكر الإرهابي ولمن يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة وتعريض وحدتها الوطنية للخطر وحيازة مقاطع مرئية لهم ونشرها عبر موقع التواصل الاجتماعي Twitter"، و"حيازة سلاح رشاش دون ترخيص" زعمت السلطات أنه كان سيستخدمه في عمليات إرهابية.

وأشار محاميه في بيان دفاعه إلى أن عبد الله دخيل الله قد ورث السلاح عن عائلته وكان بصدد استصدار ترخيص له. وأما التهم المتعلقة بنشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي، فأكد المحامي أن موكله تولّد لديه إحساس عميق بفقدان ديار آبائه وأجدادهم، وأن ذلك سيلحق الضرر به وبعائلته وسيكون بدون مأوى؛ كان يبحث فقط عن حل لإيصال صوته ووجهة نظره للمسؤولين عن المشروع [نيوم] عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وأضاف أن الاعترافات التي أدلى بها موكله أثناء التحقيق (اعترف بتواصله مع منظمة هيومن رايتس ووتش ونقله معلومات لها) صدرت بدون رضا منه وتحت التهديد والتخويف. ولم يعترض عبد الله دخيل الله على مشروع نيوم، وإنما كان يأمل في الانتقال إلى مكان قريب بدل نقلهم إلى موقع ناءٍ. وحُكم عليه في البداية في 31 يناير 2022 بالسجن لمدة 16 عامًا، قبل أن تصدر محكمة الاستئناف حكما مغلظا بالسجن لمدة 50 عاما تليها المدة ذاتها من حظر السفر.

اعتُقلت ربة البيت **مها سليمان القرعاني الحويطي** في منزلها في ضباء بتاريخ 2 فبراير 2021 عندما داهمت قوات أمن الدولة والطوارئ منزلها. واعتقلوها أمام أبنائها الخمسة إذ كان يبلغ أصغرهم من العمر حينها أربعة أشهر. ويرجع سبب اعتقالها إلى تغريدة على تويتر عن غلاء المعيشة والترحم على عبد الرحيم الحويطي الذي قتلته قوات الأمن رميا بالرصاص خلال عمليات الإخلاء في عام 2020. وحُكم على مها في البداية بالسجن لمدة سنة واحدة، قبل تغليظه ليصبح ثلاث سنوات في مرحلة الاستئناف. ومع ذلك، أُعيدت محاكمتها فيما بعد بالتهم ذاتها، في انتهاكٍ للقانون السعودي، وحُكم عليها في نهاية المطاف بالسجن لمدة 23 عامًا

في أغسطس 2020. وتقبع حاليا في سجن ذهبان في جدة. ومع أن هناك العديد من نساء قبيلة الحويطات تعرضن للاعتقال والاستجواب، فإننا لا نعلم إلا باحتجاز مها التعسفي المطول والحكم الصادر ضدها بالسجن.

وكان **أحمد عبد الناصر الحويطي**، وهو ابن أخ عبد الرحيم الذي قتلته قوات الأمن بالرصاص، طالبا جامعيا يبلغ من العمر 19 سنة عندما اعتُقل في الأول من أكتوبر 2020 في حرم جامعة الأمير فهد بن سلطان في مدينة تبوك. وشملت التهم الموجهة إليه "إعداد وإرسال ما من شأنه المساس بالنظام العام من خلال كتابات ونشر تغريدات تمس بالنظام العام عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي Twitter"؛ و"السعي لزعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية والإخلال به" و"تأييده لمن يسعى إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة والتواصل معه عبر الشبكة المعلوماتية والإفصاح عن تعاطفه مع أحد الإرهابيين الهالكين". ووفقًا لمحاميه، لم يكن يعلم أحمد عبد الناصر الحويطي بأن عمه مصنف بكونه معارضا للدولة ولم يقصد سوى الترحم على أحد أقربائه. وحُكم عليه في البداية بالسجن لمدة خمس سنوات، ولكن عقوبته غُلظت لتصبح 21 سنة في مرحلة الاستئناف. ويقبع حاليا أيضا في سجن ذهبان.

الحكم على أفراد من قبيلة الحويطات بالإعدام

أصدرت المحاكم السعودية أيضا حكما على خمسة أفراد من قبيلة الحويطات بالإعدام. ففي 2 أكتوبر 2022، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاما بالإعدام ضد شادلي وإبراهيم وعطاالله الحويطي. وكان **إبراهيم صالح أحمد الحويطي** ضمن وفد الأهالي الذي التقى في عام 2020 باللجنة الرسمية المكلفة بالحصول على سندات ملكية الأراضي الضرورية لمشروع نيوم. وشوهد **عطاالله موسى محمد الحويطي** في العديد من مقاطع الفيديو التي يتحدث فيها عن بؤس عائلته وكل السكان المهجرين الآخرين نتيجة قرار تهجيرهم.

و**شادلي أحمد محمود الحويطي** هو أخ عبد الرحيم الحويطي الذي قُتل رميا بالرصاص على يد قوات الأمن في أبريل 2020. وكان شادلي مدير الزراعة في محافظة البدع قبل تعيينه مديرا للزراعة في محافظة ضباء، واعتُقل في مزرعته رفقة أخٍ آخر، محمود أحمد محمود، وصهره عبد الله دخيل الله بتاريخ 24 نوفمبر 2020. واختفى لمدة شهرين قبل أن تؤكد السلطات أنه كان قيد الاحتجاز في سجن الطرفية في القصيم. وخلال الاستجواب، تَعرّض شادلي لضروب مختلفة من التعذيب، بما في ذلك الصعق الكهربائي والضرب على باطن القدمين (الفلقة) والتعرض لدرجات حرارة قصوى والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لفترات مطولة.

وحوكم في 15 مارس 2022 بتهمٍ شملت "إنشاء تنظيم إرهابي للخروج على ولي الأمر" و"إنشاء حساب في تويتر واستخدامه لتمزيق اللحمة الوطنية". وفي 23 مايو 2022، خاض شادلي إضرابا عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة ووضعه في الحبس الانفرادي، وبعد شهرين أدخلت إدارة سجن ذهبان أنبوبا في معدته لإطعامه بالقوة، مما يعد شكلا من أشكال التعذيب.

وصدر أيضًا مؤخرًا حكمٌ بالإعدام على كلٍّ من **سليمان محمد موسى الحويطي** و**عيد حمود المشهوري الحويطي**. وقد تعرض كلاهما للإخفاء القسري بعد اعتقالهما وأُحيلا إلى المحكمة العسكرية. ولا تملك القسط أي معلومات إضافية بخصوص عقوبتهما أثناء كتابة هذا التقرير.

وتُعد هذه العقوبات القاسية التي تعرّض لها أفرادٌ من قبيلة الحويطات جزءًا من اتجاهٍ أوسع نطاقا بدأ في صيف عام 2022، بالحكم على أفراد بالسجن لفترات طويلة -تصل إلى 50 عاما- لمجرد النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي بالدعوة إلى إصلاح اجتماعي وسياسي. وفي الوقت نفسه، زادت السلطات استخدامها

عقوبة الإعدام زيادة كبيرة وأعدمت في عام 2022 أكثر من ضعف عدد الأشخاص الذين نُفذ فيهم حكم الإعدام في عام 2021. وتعكس هذه التطورات مجتمعةً تراجعا حادا في حالة حقوق الإنسان عقب تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع محمد بن سلمان. وتشكل عودةً إلى الممارسات السابقة للسلطات باستهداف أي شخص يعبّر عن الرغبة في الإصلاح أو ينتقد الانتهاكات السابقة، بغض النظر عما إذا كان له أي تأثيرٍ أو متابعة على مواقع التواصل الاجتماعي.

6. عمليات مصادرة الأراضي والانتهاكات المرتبطة بها في سياق رؤية 2030: نمط مستمر

إن مصادرة الأراضي والتهجير القسري ممارستان تتبعهما السلطات السعودية منذ أمد بعيد، بما في ذلك الحصول غير المشروع على الأراضي والممتلكات دون تعويضٍ، وغالبا في مواقع مخصصة لمشاريع إنمائية حكومية. ومع أن الأسباب الكامنة وراء هذه الممارسات مختلفة، فإنها مشوبة كلها بالعديد من الانتهاكات الحقوقية على أرض الواقع، بما في ذلك هدم المنازل والمباني غير القانوني، واستخدام القوة والإكراه، وعدم توفيرِ الخدمات الأساسية أو تقديمِ تعويضٍ كافٍ. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن السعودية لم تصادق بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يتطلب من الدول الأعضاء احترام الحق في السكن اللائق.

وما انفكت القسط توثق عمليات الهدم في مناطق مختلفة من البلاد منذ عام 2014. وقبل الإعلان عن رؤية 2030، سُجلت بالفعل حالات عديدة لمصادرة الأراضي وتشريد السكان. فعلى سبيل المثال، شُرّد مئات السكان ابتداءً من عام 2017 في مدينة العوامية بعد اضطرابات في المنطقة، إضافةً إلى ترحيل سكان محافظة الخرخير عقب تغييرات إدارية. ولكن نظرا إلى الحجم الهائل للمشاريع الضخمة المزمع إنجازها في سياق رؤية 2030، اكتسبت مسألة التهجير القسري وما يرافقه من انتهاكات حقوقية أهميةً جديدةً في السنوات الأخيرة وستؤثر على مزيدٍ من السكان في السنوات المقبلة.

عمليات الإخلاء وهدم المنازل في جدة

يعد مشروع تطوير وسط جدة الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار سمةً رئيسيةً أخرى من سمات برنامج رؤية 2030 التي يقودها ولي العهد، ويخطط المشروع لإعادة بناء العديد من الأحياء في مدينة جدة التاريخية الساحلية وتشييد متحف ودار أوبرا وملعب رياضي ومناطق ترفيهية وسياحية وغيرها. وأثرت عمليات الإخلاء والهدم واسعة النطاق على أكثر من نصف مليون شخص. وبدأت عمليات الهدم المتعلقة بهذا المشروع في أكتوبر 2021 مع ظهور مقاطع فيديو للهدم على وسائل التواصل الاجتماعي، واستمرت إلى غاية مايو 2022.

وادعت السلطات، دون تقديم دليل، أن الغرض من عمليات الهدم كان السماحَ بإعادة تطوير المناطق الحضرية المتهدمة التي تعد بؤرة للجريمة والخارجين عن القانون وتحسينَ جودة حياة المواطنين. ومع ذلك، أجرت القسط استبيانا[2] في أبريل 2022 رسم صورة مغايرة جدا تُظهر تأثيرها المدمر. فأكثر من 90% من المجيبين كانوا يملكون إما عقارات سكنية أو تجارية تعرضت للهدم. ومع أن السلطات قالت إن سكان المنازل المهدمة لم يملكوا دليلا على تملّكهم لها، إلا أن 85% من المجيبين قالوا إنهم كانوا يملكون وثائق تثبت ملكيتهم للعقار. وتحدثت نسبة 15% الأخرى عن مدى صعوبة الإجراءات الإدارية، وعدم جدية السلطات عند تحرير أو إصدار نُسخ عقود الملكية أو وثائق بديلة لهم.

2 القسط، استبيان "إخلاء السكان وهدم المنازل": القسط تسلط الضوء على حملة هدم المنازل في جدة، أبريل 2022، https://www.alqst.org/ar/post/alqst-survey-documents-the-devastating-impact-of-jeddah-evictions-and-home-demolitions

وادعت السلطات أيضا أن جميع السكان تلقوا إشعارا مسبقا بالهدم. وأفاد 60% من المشاركين في الاستبيان بأنهم تلقوا إشعارا مسبقا بالهدم، مع أن البعض قالوا إن المدة الفاصلة بين الإشعار والهدم كانت قصيرة للغاية. وفي الوقت نفسه، أشار ما يقارب 40% إلى عدم تلقيهم أي إشعار على الإطلاق. وأشار آخرون إلى أنهم طردوا من منازلهم عندما قُطعت عنهم خدمات الكهرباء والمياه. وبالفعل، أوضح أكثر من نصف المجيبين بأنهم أجبروا على ترك بيوتهم تحت التهديد بالسجن في حال عدم تنفيذ أمر الإخلاء.

ومع أن السلطات السعودية قد أطلقت خطة للتعويض بحلول شهر يناير من العام 2022، فإن ما يقرب من ثلثي المجيبين أفادوا بأنهم لم يحصلوا على معلومات واضحة عن إجراءات تقديم طلبات التعويض عن هدم عقارهم، ولا المساعدة في العثور على سكن بديل. وأفاد أكثر من 70% بعدم إخبارهم بتوفر تعويض مالي وعدم حصولهم على أي مبلغ مالي. وقد يرجع ذلك جزئيا إلى خطة التعويض المطبقة حصرا على المواطنين السعوديين، مع إقصاء العدد الكبير من الرعايا الأجانب المقيمين في المنطقة والتمييز ضدهم.

وأما النسبة الصغيرة من المشاركين في الاستبيان الذين أفادوا بحصولهم على سكنٍ بديلٍ فأوضحوا بأنّهم أُسكنوا في شقة من غرفتين، يتشاركونها مع أسرة أخرى. وواجه الكثيرون صعوبات لإيجاد مدارس بديلة لأطفالهم في المناطق التي انتقلوا إليها، وكان بعضها في مناطق بعيدة ولا تصلها الخدمات العامة. وأوضح بعضٌ ممن أُجبروا على الإخلاء بأنهم أمضوا شهرا كاملا في البحث عن سكن بديل دون جدوى، في حين أن قيمة الإيجارات ارتفعت إلى مستويات لا يقدرون على تحملها. وذكر آخرون أنهم عثروا على مساكن بديلة مكلفة جدا وكان عليهم أن يدفعوا مبلغ الإيجار بأنفسهم بعدما أخلفت السلطات وعدها بدفع تعويض لهم بحجة أن رواتبهم عالية بما يكفي لتغطية نفقاتهم.

ولا تعكس هذه النماذج سوى جزء من عمليات الهدم التي تمت دون إنذار مسبق أو مشاورات، وقد يكون الكثير من الممتلكات الأخرى وغيرهم من السكان أيضا عرضةً للخطر. ويدل هذا النمط المتكرر من عمليات الإخلاء القسري، مع ما يرافقها من انتهاكات وانعدام الشفافية، على نهجٍ مستمرٍّ وممنهجٍ في تعامل السلطات مع أصحاب المساكن. فهو يعكس الإخفاق بشكل اعتيادي في احترام حقهم في السكن وعدم توفير سبل الانتصاف لمن يقدمون الشكاوى. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة بالنظر إلى مواصلة إنجاز رؤية 2030 التي تتوقع المزيد من المشاريع الإنمائية التي قد تصاحبها انتهاكات مماثلة إذا لم يُلفت انتباه العالم إلى تلك المسائل.

7. المسؤولية المؤسسية للشركات المشاركة في مشروع نيوم والمشاريع السعودية المماثلة

يُظهر مشروع نيوم، الذي تخيم عليه السرية منذ البداية وتشوبه انتهاكات حقوقية خطيرة، مدى استعداد السلطات السعودية لمواصلة العمل على المشاريع المخططة على حساب الأهالي. ولكن الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، الذين يستحيل تحقيق مشروع مدينة نيوم العملاقة ورؤية 2030 دونهم، يتحملون أيضا مسؤولية مؤسسية رسمية في مجال حقوق الإنسان.

تتسابق العديد من الشركات على توقيع عقود في مشروع نيوم في مجالات متنوعة، انطلاقا من خدمات الاستشارة الاستراتيجية ومرورا بالتكنولوجيا المتطورة ووصولا إلى البناء، ودافعها لذلك هو الحوافز والإعانات الضخمة التي تعرضها السلطات السعودية. وتتحمل جميع تلك الشركات مسؤولية قانونية وأخلاقية سواء عن المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان أو الاستفادة من تلك الانتهاكات. وهذه المسؤولية مكرسة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تنص على أن "المؤسسات التجارية (...) ينبغي أن تعالج ما تقع فيه من آثار ضارة بهذه الحقوق [حقوق الإنسان]"، ومسألة أن اعتبار الدول هي المسؤولة لا تعفي الشركات من مسؤوليتها الخاصة.

وتوفر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إطارًا لتقييم ما إذا كانت الشركات تحترم حقوق المتضررين من خدماتها ومنتجاتها. وتشدد تلك المبادئ التوجيهية بوجه خاص على التزام الشركات باحترام حقوق الإنسان من خلال عملياتها المتصلة ببذل العناية الواجبة من أجل تحديد تأثير أنشطتها الواقع على حقوق الإنسان والحيلولة دون وقوعه والتخفيف من حدته وتوضيحه. ومع ذلك، يظل الافتقار إلى آليات قائمة لضمان الامتثال لتلك المبادئ عقبةً أساسيةً تحول دون تحقيق قدرٍ أكبر من الشفافية والمساءلة للشركات. وفضلا عن ذلك، يستحيل حرفيا، في السعودية، توخي العناية الواجبة ومشاركة أصحاب المصلحة على نحو كاملٍ ومُرضٍ حيث لا يوجد مجتمع مدني مستقل ويُعاقَب بشدة على التعبير عن آراء انتقادية للسلطات أو سياسات الحكومة.

وفي يونيو 2020، أرسلت القسط ومنظمات غير حكومية أخرى رسالة مشتركة إلى العديد من شركات الاستشارات الإدارية العاملة في مشروع نيوم للإعراب عن المخاوف النابعة من كون مشاركتها في المشروع لم تمنع آثاره الضارة بحقوق الإنسان المكفولة للأهالي، بما في ذلك انتهاك حقهم في استخدام الأرض والإجراءات العقابية المتخَذة ضدهم بسبب تعبيرهم سلميا عن رفضهم. وللأسف، ردّت شركة واحدة فقط من تلك الشركات على الرسالة، وقدّمت تأكيدا غير كافٍ بأن الشركة تشارك حيثما تعتقد أن العمل "قد يسهم في التحول الاقتصادي والاجتماعي الإيجابي". وتتناقض هذه الصياغة تناقضا كبيرا مع ما يحدث على أرض الواقع.

قائمة مختارة للشركات الأجنبية المشاركة في مشروع نيوم

اسم الشركة	البلد	القطاع	تفاصيل إضافية
Boston Consulting Group	الولايات المتحدة	الخدمات الاستشارية	قدمت خدمات استشارية خلال المخططات الأولية لنيوم
Oliver Wyman	المملكة المتحدة	الخدمات الاستشارية	قدمت خدمات استشارية خلال المخططات الأولية لنيوم
McKinsey & Co	المملكة المتحدة	الخدمات الاستشارية	قدمت خدمات استشارية خلال المخططات الأولية لنيوم
Solar Water	المملكة المتحدة	الطاقة	اختيرت لبناء محطة لتحلية المياه بتقنية "القبة الشمسية" في عام 2030[3]
Air Products and Chemicals	الولايات المتحدة	الطاقة	وقعت على اتفاق بقيمة 5 مليارات دولار لبناء منشأة إنتاجية في عام 2020[4]
Keller	المملكة المتحدة	البناء	وقعت على "اتفاق إطاري جامع"[5]
Bechtel	الولايات المتحدة	البناء	مُنحت عقدا للعمل على الإدارة التنفيذية للمشروع[6]

3 موقع Environmental Expert، نيوم تختار شركة Solar Water Plc لأول مشروع لتحلية المياه بالطاقة الشمسية، 30 يناير 2020، https://www.environmental-expert.com/news/neom-chooses-solar-water-plc-for-first-solar-desalination-project-843452

4 موقع Air Products، Air Products وACWA Powerg ونيوم يوقعون على اتفاق لبناء منشأة إنتاجية بقيمة 5 مليارات دولار في نيوم تعمل بواسطة الطاقة المتجددة لإنتاج الهيدروجين الصديق للبيئة وتصديره إلى الأسواق العالمية، 7 يوليو 2020 https://www.airproducts.com/news-center/2020/07/0707-air-products-agreement-for-green-ammonia-production-facility-for-export-to-hydrogen-market

5 موقع Keller، عقد جديد ومستجدات التداول وزيادة الأرباح المؤقتة، 27 يونيو 2022، https://www.keller.com/news/new-contract-trading-update-and-interim-dividend-increase

6 موقع Bechtel، نيوم تختار شركة Bechtel الأمريكية الرائدة في مجال البناء لتسريع تطوير البنية التحتية الأساسية لمدنها الإدراكية، 10 أغسطس 2020، https://www.bechtel.com/newsroom/releases/2020/08/neom-selects-bechtel-infrastructure-development/

AECOM	الولايات المتحدة	الخدمات الاستشارية	مُنحت عقدا لعدة سنوات لتقديم استشارات في إدارة المشاريع[7]
FCC Construction SA	إسبانيا	البناء	مُنحت عقدا لحفر الأنفاق[8]
China State Construction Engineering Corporation	الصين	البناء	مُنحت عقدا لإنشاء نفق[9]
Samsung C&T Corporation	كوريا الجنوبية	البناء	مُنحت عقدا لإنشاء نفق[10]
Hyundai Engineering and Construction Co. Ltd	كوريا الجنوبية	البناء	مُنحت عقدا لإنشاء نفق[11]

7 موقع AECOM، شركة AECOM تحصل على عقد لتقديم خدمات استشارية في إدارة المشاريع لمشروع خليج نيوم الضخم في السعودية، 9 يوليو 2019، https://aecom.com/press-releases/aecom-secures-project-management-consultancy-services-contract-for-saudi-arabias-neom-bay-mega-project/

8 موقع نيوم، نيوم تمنح عقدين لإنشاء نفقين بطول 28 كلم في "ذا لاين"، 13 يونيو 2022، https://www.neom.com/ar-sa/newsroom/neom-tunneling-contracts

9 المرجع نفسه

10 المرجع نفسه

11 المرجع نفسه

8. التوصيات

تدعو القسط الشركات العاملة في مشروع نيوم إلى ما يلي:

- التفكير في مسؤولياتكم القانونية والأخلاقية بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والتزامات الشركة ذات الصلة؛
- الانخراط في مشاورات مجدية مع المجتمعات المتضررة وأفراد المجتمع المدني السعودي من المغتربين وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بهدف قياس التأثيرات الضارة القائمة أو المحتملة على حقوق الإنسان؛
- توفير تدابير التخفيف مثل الإغاثة لأفراد قبيلة الحويطات عن طريق الهبات أو تقديم المساعدة في الانتقال؛
- ضمان أن الخدمات والتقنيات والمواد المقدمة للسلطات السعودية لا يمكن استخدامها ولن تُستخدم في ما ينتهك حقوق الإنسان الأساسية؛
- إعادة تقييم انخراطكم في مشروع نيوم، والاستعداد لإيقاف مشاركتكم، ما لم تُعالج الآثار الضارة على حقوق الإنسان وإلى أن يحدث ذلك.

تدعو القسط السلطات السعودية إلى ما يلي:

- احترام حقوق جميع السكان في السكن اللائق دون تمييز؛
- إجراء تحقيق سريع وشفاف في عمليات الإخلاء الجماعي التي تمت في موقع نيوم؛
- توفير آليات يمكن بواسطتها تحقيق العدالة للمتضررين من الانتهاكات؛
- تلبية احتياجات السكان المهجّرين الملحة المتعلقة بالسكن والتعليم والخدمات الصحية؛
- إجراء مشاورات عامة سريعة وشاملة بخصوص كافة خطط التنمية الحالية والمستقبلية، لضمان الاستجابة لحقوق أصحاب المصلحة واحتياجاتهم ومصالحهم؛

- إطلاق سراح كافة أفراد قبيلة الحويطات المعتقلين بصورة تعسفية بسبب انتقاد تهجيرهم علانيةً وإسقاط كافة التهم الموجهة ضدهم؛
- تعديل نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الوطني لعام 2003 ليمتثل للمعايير الدولية؛
- المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان امتثال الأنظمة والقواعد التنظيمية السعودية له.

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

الجانب المظلم
من مشروع نيوم:
مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيا

القسط لحقوق الإنسان
فبراير 2023